IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E) : 2707 – 5648 II ISSN (P) : 2707 – 563X
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
المجلد 3 , العدد 1, حزيران 2022

تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة في العراق للمدة (1990- 2018)

علي خير الله ناصر حسين [1] ، أ. د. رحمن حسن علي الموسوي [2]

المستخلص

عانى العراق من مشاكل واختلالات هيكلية قبل عام 2003 بسبب الحروب التي خاضها منذ عام 1980 مما اثرت بصورة مباشرة على بعض المؤشرات الاقتصادية ومنها الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة ينطلق البحث من فرضية ان هناك علاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة . كما تاتي اهمية البحث من كون موضوع الدراسة يهتم بدراسة اهم المؤشرات الاقتصادية التي لها دور كبير في الاقتصاد العراقي، وهي الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي في البلد. يهدف البحث بالدرجة الاساس التاكد من صحة الفرضية . كما امتدت حدود البحث للمدة (1990-2018) توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات منها:-

1. هناك علاقة مباشرة بين الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة في العراق اذ تعتمد الموازنة على ايراد القطاعات المكونه للاقتصاد الوطني.
2. هناك خلل واضح في هيكل الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاعتماد على القطاع النفطي بشكل مباشر .
3. هناك خلل واضح في هيكل الموازنة العامة بسبب الاعتماد على الايرادات النفطية دون الايرادات الاخرى للقطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : الناتج المحلي الاجمالي، الموزانة العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة

انتساب الباحثين
[1،2] كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، واسط، 52001

[1] alikhralla313@gmail.com
[2] rah_has@yahoo.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تأريخ النشر : حزيران 2022

Analysis of the Structure of GDP and the General Budget in Iraq for the Duration (1990-2018)

Ali Khairallah Nasser Hussein [1] , Prof. Dr. Rahman Hassan Ali Al-Musawi [2]

Abstract

Iraq suffered from problems and structural imbalances before 2003 due to the wars it has fought since 1980, which directly affected some economic indicators, including GDP and the general budget, based on the assumption that there is a relationship between GDP and the general budget. The importance of the research also comes from the fact that the subject of the study is concerned with the study of the most important economic indicators, which have a major role in the Iraqi economy, namely gdp and the general budget, which affect the overall economic activity in the country. The research is primarily aimed at verifying the validity of the hypothesis. The limits of the research were extended for a period (1990-2018) the research reached a number of conclusions and recommendations, including:

1. There is a direct relationship between GDP and the general budget in Iraq, as the budget depends on the income of the sectors that make up the national economy.
2. There is a clear imbalance in the structure of GDP due to the direct damage to the oil sector.
3. There is a clear imbalance in the structure of the general budget due to dependence on oil revenues without other revenues for the economic sectors.

Keywords : GDP, public budget, overheads, public revenues

Affiliation of Authors
[1،2] College of Administration and Economic, University of Wasit, Iraq, Wasit, 52001

[1] alikhralla313@gmail.com
[2] rah_has@yahoo.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: June 2022

المقدمة

تعد النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام إذ كانت عملة وطنية داخل البلد، أمّا في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصادات العالمية، وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وارتفاع معدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة، فقد استلزم وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة تجاه باقي العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

إنّ العراق من البلدان النامية وقد عانى اقتصاده من أزمات حادة أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية؛ نتجت عن الحروب التي خاضها، فقد تعرض اقتصاده منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى موجات من التضخم الجامح؛ نتيجة لصدمات داخلية وخارجية ، واقترن مع تلك الصدمات ضخ كتلة نقدية هائلة للتداول في الاقتصاد، فبات الدينار العراقي خزيناً غير مرغوب القيمة جعلت الجمهور يميل للاحتفاظ بالعملات الأجنبية كخزين بديل للقيمة، إذ تنامت بشكل كبير ظاهرة الإحلال النقدي وتحديداً ظاهرة الدولره، فأصبحت دالة الطلب النقدي لا تتسم بالاستقرار؛ بسبب تأثرها بحالة التجذر في الظاهرة التضخمية للاقتصاد مع تنامي التكهنات باستمرارية تلك الظاهرة، وتعثر السياسة الاقتصادية في الكثير من مفاصلها من أخذ دورها في التصدي لتلك الظاهرة ، وضعف وتدني أداء القطاع الحقيقي، فضلاً عن ذلك محدودية وضعف السوق المالية العراقية، كل ذلك أدى إلى عجز السياسة النقدية عن تحقيق الاستقرار النقدي، ومن ثم عجزها عن السيطرة على تدهور سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي.

مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد العراقي من مشاكل واختلالات هيكلية منذ عام 1980 اثرت بصورة سلبية على الواقع الاقتصادي وبعض المؤشرات الاقتصادية منها الناتج المحلي الاجمالي الموازنة العامة .

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد لباحثي وعلماء الاقتصاد بدراسة موضوع العلاقة بين الناتج الملحي الاجمالي والموازنة العامة، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في معرفة هيكل كل من الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة .

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان وجود المشاكل والاختلالات الهيكلية تؤثر في المؤشرات الاقتصادية ومنها الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى فهم وتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة في العراق من خلال توظيف أسلوب التحليل الوصفي .

منهج الدراسة

تم الاعتماد المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع البيانات الخاصة بالناتج المحلي الاجمال والموازنة العامة وتحليلها؛ من خلال الاعتماد على أُسس النظرية الاقتصادية.

المبحث الاول

هيكل الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة في العراق

اولاً : الناتج المحلي الاجمالي

العديد من الباحثين في الدول النفطية يلجؤون إلى تقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى نوعين: إذْ يضم الاول القطاع النفطي بينما الثاني يستبعد منه النفط ويسمى بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وإنَ الهدف من ذلك هو الوقوف على التغيرات التي تنشئ في الناتج، متصورين بذلك التضاؤل الذي يحصل لدور النفط في المستقبل بافتراضه من الموارد الناضبة، فضلاً عن أن العائد الذي يأتي منه يتعين بقوى خارج الحدود، ولكن في العراق لا يوجد مبرر لاستثناء إسهام النفط؛ طالما انه يعد المصدر الوحيد للاحتياطيات تقريباً والذي يؤدي دوراً فعّالاً في الموازنة الحكومية وكذلك في ميزان المدفوعات وبنوده وهذه كلها متغيرات مؤثرة في أسعار الصرف، ومن ثم الإيرادات التي أثرت وتؤثر في سعر الصرف ولمدد طويلة . (احمد ابريهي ، 2020)

المدة الاولى: الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1990-2002)

يلاحظ من بيانات الجدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (1990-1994) في حالة تذبذب واضح، ويعزى هذا التراجع في الناتج الى العقوبات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد عام 1990 نتيجة لقيام العراق بغزو الكويت مما ترتب على ذلك فرض العقوبات الدولية وفق قرار مجلس الامن المرقم (661) ادخل

العراق في دوامة الحصـــار الاقتصـــادي، وهذا ما أدى الى أيقاف معظم المنشـــآت الاقتصـــادية كلياً أو جزئياً كانت الانتاجية منها والخدمية، الأمر الذي أفضـــى الى اســـتنفاد الموارد المالية للدولة وتهديم للبنى التحتية، إذْ أنخفض النـاتج المحلي من (29711.1) مليون دينـار عـام 1990 الى (10682) مليون دينـار عـام 1991 وبنسـبة نمو سـالبة بلغت (64-%) لعام 1991، بعد ذلك عاد الناتج للازديـاد إذْ أزداد من (14163.5) مليون دينـار عـام 1992 الى (19146.9) مليون دينار عام 1994 وبنسبة نمو بلغت في متوسط المدة (0.6%) .

الجدول (1) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (1990-2002) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النمو
1990	29711.1	-
1991	10682	-64
1992	14163.5	32.5
1993	18453.6	30.2
1994	19146.9	3.7
المتوسط	18431.42	0.6
1995	19571.2	2.2
1996	21728.1	11
1997	26342.7	21.2
1998	35525	34.8
المتوسط	25791.75	17.3
1999	41771.1	17.5
2000	42358.6	1.4
2001	43335.1	2.3
2002	40344.9	-6.9
المتوسط	41952.4	3.6

المصدر :- من إعداد الباحث استناداً على : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، لسنوات متفرقة

ولكن بعد ذلك عاد الناتج المحلي ليسـجل نسـباً مرتفعة وذلك خلال المدة (1995-1998)، ففي خلال هذه المدة وقع العراق على اتفاقية مع الأمم المتحدة هذه الاتفاقية اتاحت للعراق فرصة بيع النفط مقابل الترخيص له بتوريد السـلع الرئيسـية بموجب القرار (986) الذي يتضـــمن (برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء) ومِنْ ثَمّ قام العراق كل مدة ستة أشـهر بتصدير ما قيمته (2) مليار دولار امريكي على أنْ يسـتعمل عائدات هذا التصـدير نحو الإنفاق على الحاجات الانسـانية الرئيسـة، وفعلياً فإنّ هذا القرار قد طبق في عام 1996 إذْ بدأ العراق بتصدير النفط على وفق ما تَم الموافقة عليه، والترخيص له بزيادة الصـادرات لتصـل إلى (5.26) مليار دولار بشـرط البقاء على صرف العوائد النفطية على الاحتياجات الانسانية، بعد ذلك قد رُفع هذا القيد عام 1999 بقرار من ديوان الأمن وبشـــروط إنفاق محدودة وقد تَمّ الاتفاق عليها مع العراق.

إذْ ارتفع النـاتج من (19571.2) مليون دينـار عـام 1995 الى (35525) مليون دينـار عـام 1998، فيمـا بلغت قيمـة النـاتج في متوسط المدة (25791.75) مليون دينار وبنسبة نمو سنوي بلغت (17.3%) للمدة ذاتها، وبالرجوع الى بيانات الجدول السـابق ومن الشكل (1) نجد ان قيمة الناتج في حالة ارتفاع مستمر فخلال المدة (1999-2002) بلغ الناتج المحلي (43335.1) مليون دينار وهي اعلى قيمة خلال هذه المدة، فيما بلغ متوسـط النمو السـنوي للناتج (3.6%) وبقيمة بلغت في المتوسط (41952.4) مليون دينار، مما سـبق يتضـح لنا إنّ برنامج النفط مقابل الغذاء قد أدى إلى تحسـن

نسبي في المؤشرات الاقتصادية، (أحمد ابريهي علي ، 2013) كما هو موضح في الشكل (1).

الشكل (1) : الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2002)

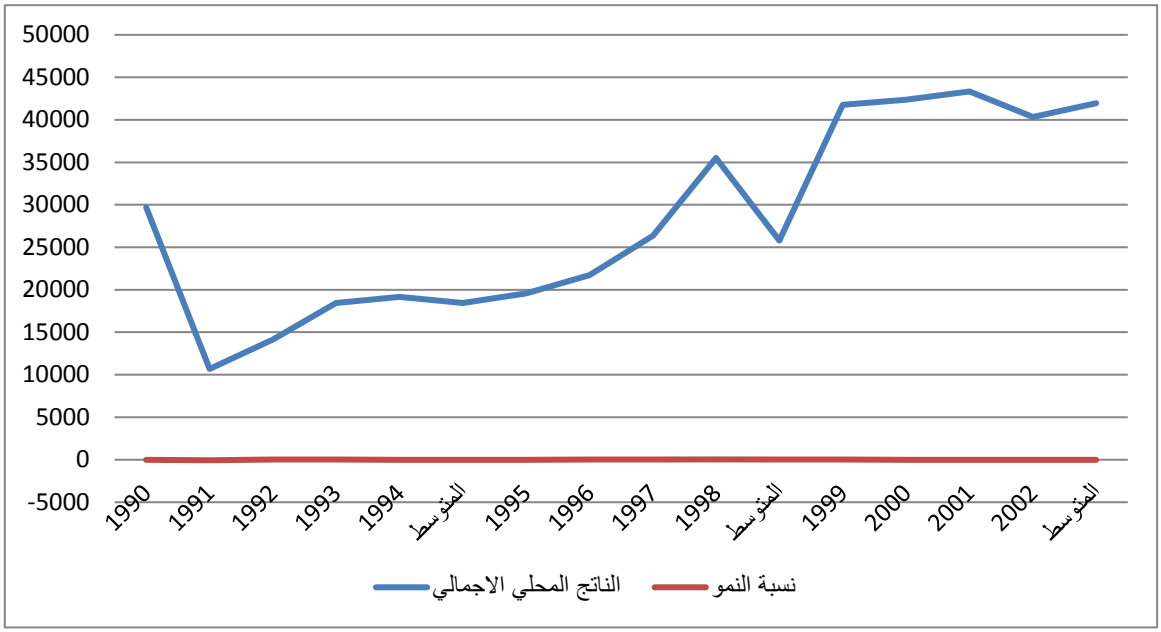

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات الجدول (1)

المدة الثانية: الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2018)

بعد السيطرة على بغداد واحتلالها وإطاحة النظام السابق، فقد اتخذ مجلس الأمن القرار (1483) في عام 2003 الذي أمضى برفع العقوبات الاقتصادية عن البلد، ثم تكفلت إدارة الدولة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة التي واجهت العديد من التحديات ارتسمت الأولى بتحرير اقتصاد البلد من سيطرة القطاع العام مقابل تغييره إلى اقتصاد السوق المفتوح، وايضاً تشجيع القطاع الخاص تجاه الاستثمار، ومِنْ ثُمّ بناء الأركان الاقتصادية متأثراً بذلك بعقود من المشكلات التراكمية وبعدد كبير من القرارات والاصلاحات على المستوى التنظيمي والاقتصادي، إذْ نشاهد من خلال بيانات الجدول (2) والشكل (2) ارتفاعا واضحا لقيمة الناتج المحلي خلال مدة الدراسة، إذْ خلال المدة (2003-2007) نجد أنّ الناتج المحلي بلغ (26990.4) مليون دينار عام 2003، وأنّ هذه القيمة المنخفضة عائدة الى التردي في الاوضاع الأمنية والعسكرية التي سادت في البلاد آنذاك، مما ترتب عليها من تدمير للبنى التحتية وعجزاً واضحاً في مساهمة بقية القطاعات من أجل رفع النمو الاقتصادي للبلد، ولكن بعد ذلك عاد الناتج للارتفاع بشكل كبير إذْ بلغت قيمتهُ (48510.6) مليون دينار عام 2007. إنّ هذا الارتفاع في قيم الناتج خلال هذه المدة يعود إلى الانفتاح الاقتصادي (السوق المفتوح) أي رفع الحصار الاقتصادي عن البلد، فيما بلغت نسبة النمو للناتج المحلي خلال متوسط المدة (7.4%). اما خلال المدة (2008-2012) فنجد هناك ارتفاعا مستمرا للناتج المحلي الإجمالي، إذْ ارتفع من (51716.6) مليون دينار عام 2008 إلى (71680.8) مليون دينار عام 2012، فيما ارتفعت نسبة النمو للناتج من (6.6%) عام 2008 الى (12.6%) عام 2012، ويعزى هذا الارتفاع الى تحسن الاوضاع الامنية، وكذلك ارتفاع في اسعار النفط خلال هذه المدد إذ بلغ سعر النفط الخام (1076.9) مليون برميل لعام 2012 ، فيما بلغت قيمة الناتج في متوسط المدة (59904.1) مليون دينار وبنسبة نمو بلغ في متوسط المدة (8.1%). (التقرير الاقتصادي السنوي ، 2012).

الجدول (2) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2003-2018) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النمو
2003	26990.4	-33.1
2004	41607.8	54.1
2005	43438.8	4.4
2006	47851.4	10.2
2007	48510.6	1.4
المتوسط	41679.8	7.4
2008	51716.6	6.6
2009	54721.2	5.8
2010	57751.6	5.5
2011	63650.4	10.2
2012	71680.8	12.6
المتوسط	59904.12	8.14
2013	75658.8	5.5
2014	72736.2	-3.8
2015	70917.7	-2.5
2016	75385.7	6.3
2017	76139.5	1
2018		
المتوسط	74167.6	1.3

المصدر:- من إعداد الباحث استناداً على: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، لسنوات متفرقة .

ان البلد يمتلك المقومات كافة حتى يكون بين البلدان المزدهرة نتيجة امتلاكه موارد طبيعية كل النفط والمياه، الامر الذي دفع بالسياسة الاستثمارية الى وضع خطة التنمية الوطنية 2013-2017 التي دعت الى القبول المؤقت بحالة استمرارية الاقتصاد من اجل زيادة انتاجية العراق من معدل النفط المنتج وصادراته من اجل تعزيز المركز المالي للعراق بدافع التمويل لنمو والتنمية وبرامج إعادة الاعمار.

عند الرجوع الى بيانات الجدول (2) نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في تفاوت طفيف بين ارتفاع وهبوط، إذْ بلغت قيمة الناتج المحلي (75658.8) مليون دينار عام 2013 ومِنْ ثُمَ عاد لينخفض عام 2014 بقيمة بلغت (72736.2) مليون دينار، وأنّ هذا الانخفاض في الناتج المحلي يعود الى التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهها البلد على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، إذْ إنّ الأوضاع غير المستقرة للسياسة المحلية؛ وتردي الوضع الأمني والعمليات العسكرية التي قام بها العراق اتجاه المجاميع الارهابية (تنظيم داعش) التي تواجدت في ثلاث من المحافظات عراقية، التي عمدت الى تدمير البنى التحتية، وكذلك السيطرة على أهم الحقول النفطية، فضلاً عن الهبوط السريع في إسعار النفط العالمية في منتصف عام 2014، وهذا ما أدى الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية للبلد، نتيجة اعتماد اقتصاد البلد على مصدر واحد لإيراداته المتحققة وعدم تنويع مصادر الدخل، ومِنْ ثُمَ عاد ليسجل قيم مرتفعة خلال عام 2018.

الشكل (2) : الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2018)

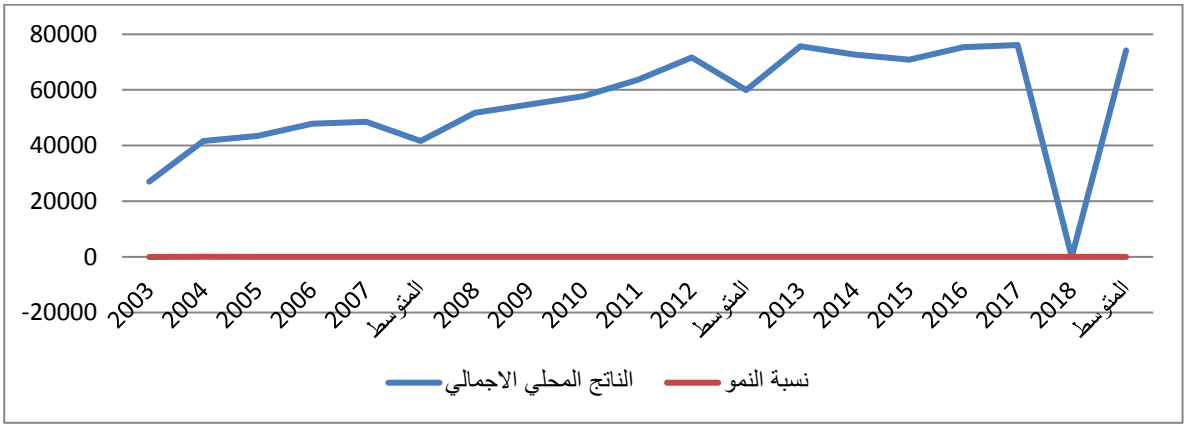

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات الجدول (2)

ثانياً: عرض النقد

إنّ الزيادة الشـــديدة في عرض النقد تســفر على ارتفاع الأســعار المحليـة، الامر الـذي ينتج عنـه هبوط في قيمـة العملـة، الا ان المتعـاملين في ســوق العملات الأجنبيـة يعتقـدون إنّ الزيـادة في عرض النقد عملية متشـابهة في اثارها لعملية التضـخم الا اذا كانت الزيـادة بعـد فترة انكمـاشـــيـة حـادة، ولكن من غير الحكمـة ربط القرارات المتعلقة بأســعار العملة بشـكل مطلق بأرقام عرض النقد من دون تحديد اتجاه عام لعرض النقد تبنى عليه مثل هذه القرارات وهنا يجب التفريق بين عرض النقد وما يتضـمنهُ من مفهوم (M3، M1،M2) والسيولة العامة، وكالآتي :-

المدة الاولى :عرض النقد بالمعنى الضـــيق(M1) ومكوناته في العراق للمدة (1990-2002).

وعند الرجوع الى بيانات الجدول (3) نجد أنّ عرض النقد (M1) في تحســـن كبير، إذْ بلغ عرض النقد(15359.3)مليون دينار عام 1990، فيما بلغ صافي العملة في التداول (13412.3) مليون دينار وبنســبة من عرض النقد بلغت(87.3%)، أمّا قيمة الودائع الجارية فقد بلغت (1947) مليون دينار لذات العام، وبنسبة من عرض النقد بلغت(12.7%) وقد تراجعت هذه النسـبة الى(11.3%)عام 1991 متأثرة بإحداث 2/آب/1991 لماعكسـته من توقعات متشـائمة حول ودائع الافراد لدى المصـــارف التجارية ومِن ثُمّ ســـحب ودائعهم وتحويلها إلى سيولة.

الجدول (3) : عرض النقد بالمفهوم الضيق ومكوناته في العراق للمدة (1990-2002)

السنوات	عرض النقد M1	الودائع الجارية	صافي العملة في التداول	معدل نمو عرض النقد %	نسبة العملة الى عرض النقد%	نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد%
1990	15359.3	1947	13412.3	-	87.3	12.7
1991	24670	2797	21873	60.6	88.7	11.3
1992	43909	7888	36021	77.98	82	17.9
1993	86430	19296	67134	96.83	77.7	22.3
1994	238901	39456	199445	176.4	83.5	16.5
1995	705064	120668	584396	36.22	82.9	17.1
1996	960503	78887	881616	8.07	91.8	8.2

10.4	89.6	30.22	929828	108269	1038097	**1997**
11.8	88.2	9.76	1192530	159346	1351876	**1998**
14.1	85.9	16.44	1275020	208816	1483836	**1999**
14.7	85.3	24.94	1474321	253685	1728006	**2000**
17.4	82.6	39.57	1782691	376398	2159089	**2001**
14.9	85.1	91.58	2563693	449908	3013601	**2002**

المصدر :- من أعداد الباحث بالاستناد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، أعداد مختلفة، سنوات متفرقة

وفي عام 1993 بلغت قيمه عرض النقد (M1) (86430) مليون دينار وبنسبة نمو سنوي بلغت (69.8%)، فيما سجلت كلاً من صافي العملة في التداول والودائع الجارية قيماً بلغت (67134) و (19296) مليون دينار لذات العام وبنسب نمو من عرض النقد بلغت (77.7%) و (22.3%)، وبقي عرض النقد في ارتفاع مستمر خلال الفترات اللاحقة حتى سجل ما قيمتهُ (960503) مليون دينار عام 1996 وبنسبة نمو سنوي بلغت (8.1%)، أمّا قيمة صافي العملة في التداول والودائع الجارية فقدت بلغت كلاً منهما (78887) و(881616) مليون دينار على التوالي لذات العام، أمّا فيما يخص النسب المئوية لكل من صافي الودائع الجارية فقد سجلت (91.8%) و (8.2%)، وإن هذا التراجع في نسبة الودائع الجارية عائد الى الانخفاض في أسعار السلع والخدمات نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم الدولية، فضلاً عن زيادة في نسبة العملة الى عرض النقد M1. (فلاح حسن كريم ، 2010).

وعند الرجوع إلى بيانات الجدول(3) نجد هناك ارتفاعا مستمرا في عرض النقد إذْ بلغ (3013601) مليون دينار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (91.6%)، ويعود ذلك الارتفاع الى لجوء السلطات النقدية إلى سياسة الإصدار النقدي من اجل متطلبات الإنفاق العسكري والمدني نتيجة لأحداث الحرب وانخفاض عائدات النفط، (ثريا عبد الرحيم ، 2007) إذْ كان للتوسع الكبير في الائتمان الحكومي المقدم من الجهاز المصرفي من اجل تمويل العجز المالي للحكومة تأثير كبير في تنامي عرض النقد وزياداته، وكذلك توسع في القاعدة النقدية، فيما بلغت قيم الودائع الجارية وصافي العملة في التداول (449908) و(2563693) مليون دينار على التوالي لذات المدة، وبنسبة من عرض النقد (14.9%) و(85.1%)، كما في الشكل رقم (3).

الشكل (3) : عرض النقد بالمفهوم الضيق ومكوناته في العراق للمدة (1990-2002)

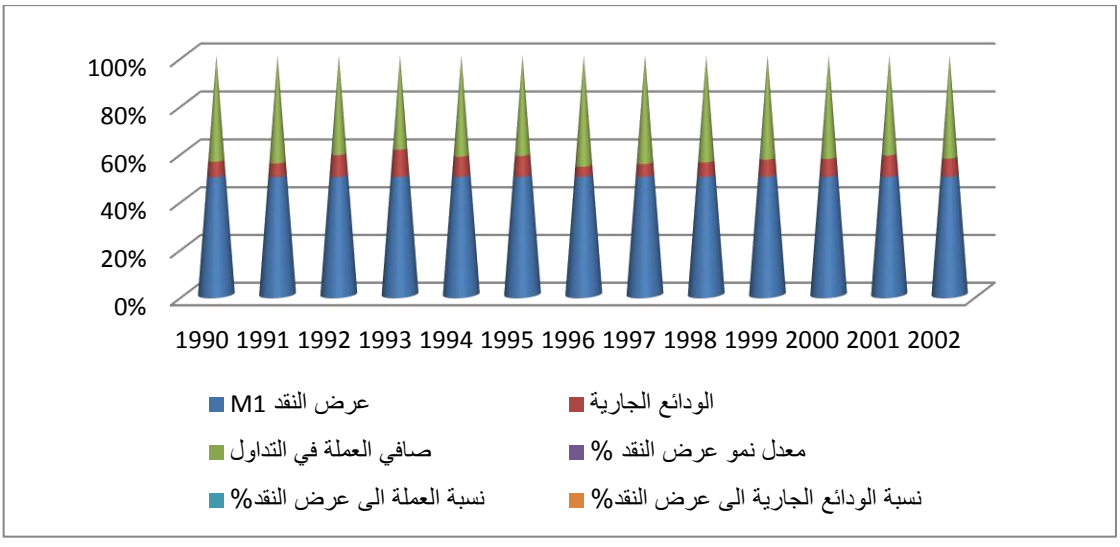

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (3)

المدة الثانية: عرض النقد بالمعنى الضـــيق(M1) ومكوناته في العراق للمدة (1990-2002)

من خلال بيانات الجدول (4) نجد ان صـافي العملة في التداول بقي في حـالـة ارتفـاع مســـتمر خلال هـذه المـدة، إذْ بلغ عرض النقد (5773601) مليون دينـار عـام 2003 وبنســـبـة نمو بلغـت (75.77%)، بينما بلغت قيم كل من الودائع الجارية و صافي العملة في التداول (1143807) و (4629794) مليون دينار للعام نفســه وبنســـبة نمو بلغت (19.8%) للودائع الجارية مقابل (80.2%) لصافي العملة في التداول، وفي عام 2006 ازداد عرض النقد حتى بلغ (154600060) مليون دينـار وبمعـدل نمو ســـنوي بلغ (40.49%)، وإنّ هذا الارتفاع كان نتيجة لاستقلال البنك المركزي في أداء وظائفه عام 2004 بموجب القانون الجديد المُرقم (56) لعام 2004، وكذلك اســتبدال العملة الوطنية القديمة بالعملة الجديدة وبمواصفات عالية كلها أدت إلى هذا الارتفاع، بينما ارتفعت الودائع الجارية هي الاخرى وســـجلت ما قيمته (4491961) مليون دينار للودائع الجارية عام 2006 وبنسبة نمو من عرض النقد (29.1%)، والحال ذاته لصـــافي العملة في التداول إذْ ســـجل (10968099) مليون دينار للعام نفسه وبنسبة نمو من عرض النقد بلغ (65.5%). اما خلال المدد اللاحقة فقد شـهدت ارتفاعات مسـتمرة لعرض النقد نتيجـة لارتفـاع حجم الاحتيـاطـات الاجنبيـة لـدى البنـك المركزي وايضـاً تعديل سـلم الرواتب الأجور، وكذلك ارتفاع النفقات بشـقيها الاســـتثمارية والجارية في الموازنة العامة للدولة، إذْ ارتفع عرض النقد من (7489467) مليون دينار عام 2007 إلى (51743489) مليون دينـار عـام 2010 وبنســـبـة نمو بلغت (20.7%)،أمّـا فيمـا يخص الودائع الجارية فقد ســـجلت نســـبة نمو من العرض النقدي بلغت (52.9%) عام 2010، بينما بلغتْ نسـبة نمو العملة المتداولة إلى عرض النقد (47%) للعام نفسه، كما في الشكل رقم (4).

الجدول (4) : عرض النقد بالمفهوم الضيق ومكوناته في العراق للمدة (2003-2018)

السنوات	عرض النقد M1	الودائع الجارية	صافي العملة في التداول	معدل نمو عرض النقد %	نسبة العملة الى عرض النقد%	نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد%
2003	5773601	1143807	4629794	75.77	80.2	19.8
2004	10148626	2985681	7162945	12.32	70.6	29.4
2005	11399125	2286288	9112837	35.62	79.9	20.1
2006	15460060	4491961	10968099	40.49	70.9	29.1
2007	21721167	7489467	14231700	29.78	65.5	34.5
2008	28189934	9697432	18492502	32.31	65.6	34.4
2009	37300030	15524351	21775679	38.72	58.4	41.6
2010	51743489	27401297	24342192	20.73	47	52.9
2011	62473929	34186568	28287361	2.01	45.3	54.7
2012	63735871	33142224	27664278	2.01	43.4	51.9
2013	73830964	38835511	34995453	15.8	47.4	52.6
2014	72692448	36620855	36071593	-1.5	49.6	50.4
2015	65435425	30580169	34855256	-9.9	53.3	46.7
2016	70733027	28657797	42075230	8.1	59.5	40.5
2017	71161551	30818242	40343309	0.6	56.7	43.3
2018	77828984	37330917	40498067	9.4	52	47.9

المصدر :- من أعداد الباحث بالاستناد الى: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، أعداد مختلفة، سنوات متفرقة

تُم شهدت السنوات اللاحقة تناميا واضحاً لعرض النقد، وصولا لعام 2014 إذْ شهد عرض النقد تراجعاً واضحا وسجل نموا سلبياً خلال هذا العام بلغ (1.5%)، وإن السبب في هذا الانخفاض يعزى إلى تراجع نشاط بعض القطاعات الاقتصادية، وسجل ما قيمتهُ (72692448) مليون دينار للعام نفسه بسبب انخفاض الودائع الجارية بنسبة (-5.7%) قياساً مع عام 2013، فيما سجلت العملة المتداولة ما نسبتهُ (3.1%) مقابل ما كانت عليه عام 2013، أمّا خلال السنوات اللاحقة فقد شهد عرض النقد تحسناً واضحاً كما في بيانات الجدول (4) إذْ بلغ عرض النقد (77828984) مليون دينار عام 2018 وبنسبة نمو بلغت (9.4%)، فيما بلغت الودائع الجارية ما قيمتهُ (37330917) مليون دينار للعام نفسه وبنسبة نمو من عرض النقد بلغت (47.9%)، فيما سجلت صافي العملة في التداول ما قيمتهُ (40498067) مليون دينار وبنسبة نمو من عرض النقد بلغتْ (52%) (التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014)، وكما موضح في الشكل رقم (4).

الشكل (4) : عرض النقد بالمفهوم الضيق ومكوناته في العراق للمدة (2003-2018)

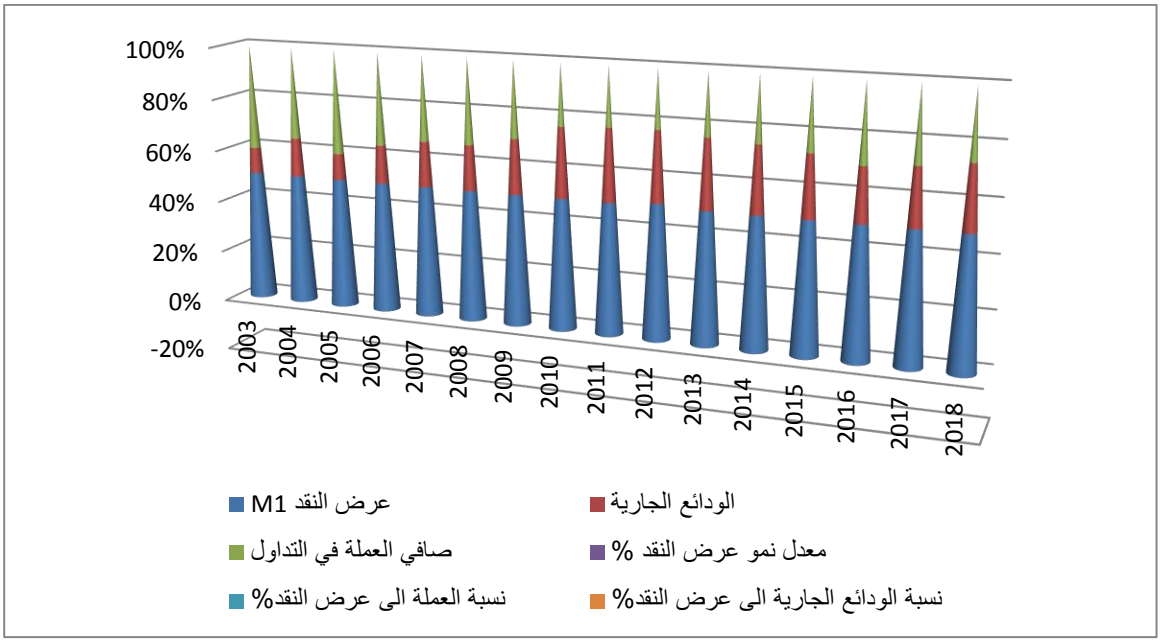

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات الجدول (4)

ثالثاً: هيكل الموازنة العامة General budget structure

بعد أن تمت دراسة البنود للموازنة العامة وبشقيها النفقات والإيرادات ، يمكننا أن نقف على صورة عامة للمركز المالي للدولة وذلك من خلال فائض الموازنة الصافي أو صافي عجز للموازنة العامة وكذلك المؤشرات المتعلقة بها .

المدة الأولى : هيكل الموازنة العامة للمدة (1990-2002)

إن بيانات الجدول (5) والشكل (5) توضح ان صافي الموازنة العامة قد سجل عجزاً خلال أغلب سنوات الدراسة، نتيجة للعقوبات الاقتصادية، فقد شهد عام 1991 ارتفاعا في عجز الموازنة بلغ حوالي (13269-) مليون دينار مقابل ما كان عليه (6060.9-) مليون دينار عام 1990، ومِنْ ثَمّ شهدت المراحل اللاحقة ارتفاعات في القيم المطلقة للعجز بفعل انحسار الإيرادات النفطية نتيجة العقوبات التي فُرضَتْ على البلد حتى توقيع لمذكرة التفاهم، إذْ بلغ صافي الموازنة من الناتج المحلي نموّاً سلبيا (62.3%) وهي نسبة مرتفعة إذْا ما قورنت مع سابقتها، ويلاحظ ان نسبة تغطية الإيراد العام إلى الإنفاق العام خلال هذه المدة بَلغتْ (24.2%) .

الجدول (5) : هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2002)(مليون دينار)

السنوات	الإيراد العام	الإنفاق العام	صافي الموازنة	نسبة صافي الموازنة من الناتج (%)	نسبة تغطية الإيراد العام إلى الإنفاق العام (%)
1990	8491.1	14554	-6062.9	-26.5	58.3
1991	4228	17497	-13269	-62.3	24.2
1992	5047	32883	-27836	-46.9	15.3
1993	8997	68954	-59957	-42.7	13
1994	25659	199442	-173783	-24.7	12.9
1995	106986	690784	-583798	-30.1	15.56
1996	178013	542542	-364529	-15.3	32.8
1997	410537	605802	-195265	-1.9	67.8
1998	520430	920501	-400071	-2.9	56.5
1999	719065	1033552	-314487	-1.1	69.6
2000	1133034	1498700	-365666	-0.9	75.6
2001	1289246	2079727	-790481	-2.3	61.9
2002	1971125	2518285	-547160	-1.6	78.3

المصدر:- من إعداد الباحث استناداً على: وزارة المالية العراقية، الموازنة العامة العراقية، دائرة الموازنة.

- وزارة التخطيط، الجهاز الاحصائي المركزي، المجموعة الإحصائية السنوية، لأعداد مختلفة .

- البنك العراقي المركزي، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد، أعداد مختلفة

الشكل (5) : هيكل الموازنة العامة في العراق (1990-2002)

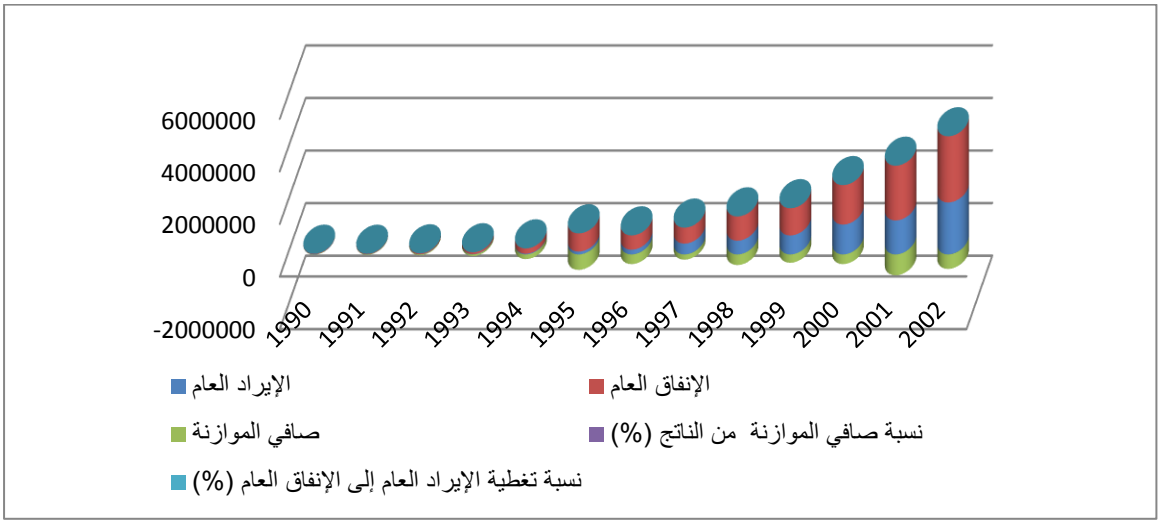

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات الجدول (5)

أمّا نسب العجز هذه لم تستمر طويلاً بالارتفاع فسرعان ما انخفضت نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية وكذلك زيادة الناتج المحلي بعد عام 1994، إذْ انخفضت نسبة العجز من الناتج إلى(1.9-%) خلال عام 1997، في حين ارتفعت نسبة تغطية الإيراد للإنفاق

العام إلى (67.8%) خلال العام ذاته، وفي عام 2003 وصل العجز إلى ذروته إذْ بلغ (4636200-) مليون دينار ، نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية وكذلك تدمير البنى التحتية، فيما شهدت نسبة تغطية الإيراد العام إلى الناتج انخفاضاً ملحوظاً وبَلغتْ (49.8%).(عبدالكريم كامل ابو هات ، 2004).

المدة الثانية : الموازنة العامة للمدة (2003-2018)

إن الاقتصاد العراقي ورث من المدد السابقة الكثير من التأثيرات السلبية بقيت ممتدة لسنوات بعد رفع العقوبات الاقتصادية إذْ جعلته يعاني الكثير من الأزمات الاقتصادية ولاسيما تلك الديون التي بذمته بفعل الحروب التي قام بها النظام السابق، و هذا ما دعا القائمين عليه إلى اللجوء إلى اعادة جدولة هذا الاقتصاد مع دول نادي باريس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعد جملة من الشروط التي فرضت عليه من أجل تحقيق الإصلاحات الاقتصادية من أجل معالجة الاختلال الهيكلي ولاسيما في جانب رفع الدعم لبعض السلع الاساسية مثل مفردات البطاقة التموينية والوقود.

إنّ بيانات الجدول (6) توضح أن الموازنات ما بعد عام 2003 في حالة ارتفاع وهبوط مستمر، إذْ كانت تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات، إذْ بلغ الفائض السنوي في عام 2004 ما قيمته (865248) مليون دينار وبنسبة تغطية بَلغتْ (102.7%)، ثُمّ أخذ هذا الفائض بالارتفاع تدريجياً حتى بلغ (20848807) مليون دينار عام 2008 ، وفيما بلغ صافي الموازنة من الناتج ما نسبته (13.3%) لذات العام، وإن السبب في هذا الفائض يرجع إلى زيادة الإيرادات العامة بقيمة بَلغتْ (80252182) مليون دينار نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، واستمر هذا الفائض في الموازنة العامة بالتذبذب في مستواه حتى بحلول عام 2014. (كامل كاظم بشير الكناني ، 2013).

الجدول (6) : هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2018) (مليون دينار)

السنوات	الإيراد العام	الإنفاق العام	صافي الموازنة	نسبة صافي الموازنة من الناتج (%)	نسبة تغطية الإيراد العام إلى الإنفاق العام (%)
2003	4596000	9232200	-4636200	-15.7	49.8
2004	32982739	32117491	865248	1.6	102.7
2005	40502890	26375175	14127715	19.2	153.6
2006	49232349	33487877	15744472	16.5	147
2007	54599451	39031231	15568220	13.9	139.9
2008	80252182	59403375	20848807	13.3	135.1
2009	55209353	52567025	2642328	2	105
2010	70178223	70134200	44023	0.03	100.1
2011	99998776	69639523	30359253	14	143.6
2012	119466403	90374783	29091620	11.4	132.2
2013	113767395	106873027	6894368	2.6	106.5
2014	105386623	83556226	21830397	9.6	126.1
2015	51312621	70397515	-19084894	-9.8	72.9
2016	44267063	67067437	-22800374	-11.6	66
2017	65071929	75490115	-10418186	-4.6	86.2
2018	106569834	80873189	25696645		131.8

المصدر :- من إعداد الباحث استناداً على : وزارة المالية العراقية ، " الموازنة العامة العراقية " ، دائرة الموازنة .

- وزارة التخطيط ، الجهاز الاحصائي المركزي ، المجموعة الإحصائية السنوية ، لأعداد مختلفة .

- البنك العراقي المركزي ، " النشرة الإحصائية السنوية " ، المديرية العامة للأبحاث والأحصاء ، بغداد ، أعداد مختلفة .

في عام 2015 شهدت الموازنة العامة عجزاً جديدا بلغ (19084894) مليون دينار كما هو موضح في الشكل (6)، وبنسبة عجز سالبة بَلغتْ (27.1%)، فضلاً عن نسبة تغطية إلى الإيراد بَلغتْ (72.9%) والسبب في هذا العجز يعود إلى أحداث عام 2014 وما رافقها من زيادة في النفقات العامة من أجل تجهيز معدات الحرب ضدَ (داعش)، وكذلك تراجع في مستويات الإنتاج النفطية نتيجة سيطرة التنظيم الإرهابي على ثلث الاراضي العراقية، وفي عام 2017 انخفض هذا الفائض حتى بلغ (-10418186) مليون دينار، وزيادة ملحوظه في الإيراد العام بَلغتْ (65071929) مليون دينار مقابل ما كان عليه عام 2016، وان السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية إذْ سَجّلَتْ (49.3) مليون دولار.

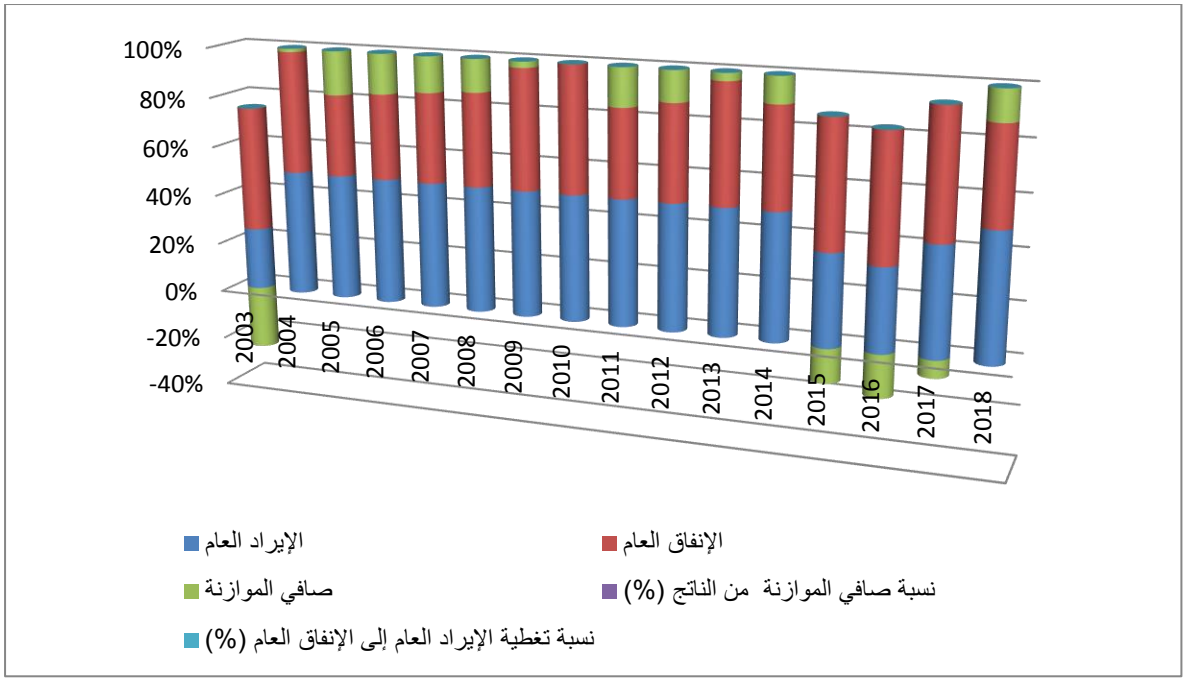

الشكل (6) : هيكل الموازنة العامة في العراق (2004-2017)

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات الجدول (6)

الاستنتاجات

1. هناك مشاكل واختلالات هيكلية منذ عام 1980 ولحد الان اثرت بصورة سلبية على واقع الاقتصاد العراقي مما اثرت بصورة مباشرة على بعض المؤشرات الاقتصاد ومنها الناتج المحلي الاجمالي والموازنة العامة .
2. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل مباشر على تصدير وانتاج النفط الخام، مما يؤدي الى اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة الى القطاعات الاخرى مثل الزراعية والصناعة وغيرها .
3. تعتمد الموزانة العامة على الايرادات النفطية بشكل مباشر، مما يؤدي الى اختلال هيكل الموازنة العامة من ناحية الايرادات الاخرى غير النفطية .

التوصيات

1. ضرورة ايجاد حلول مناسبة للمشاكل والاختلالات الهيكلية التي اصابت المفاصل الرئيسية للاقتصاد العراقي، ومنها برامج الاصلاح الاقتصادي التي طبقت في العراق بعدعام 2003 .
2. ضرورة تفعيل حركة النشاط الاقتصادي في العراق وعدم اعتماد الناتج المحلي الاجمالي على النفط الخام وضرورة تطبيق ساسية التنويع الاقتصادي .
3. العمل على ايجاد موارد مالية اضافية في الموازنة العامة غير الايرادات النفطية، وضرورة العمل على ايجاد السبل الكفيلة للاستدامة المالية في العراق .

المصادر

- احمد ابريهي العلي، الاقتصـــاد العراقي وآفاق المســتقبل القريب، مقال منشـــور في شـــبكة الاقتصـــاديين العراقيين Economists،www.Iraq Network.com، تـــاريـــخ الدخول،2020/6/25
- أحمد ابريهي علي، اقتصـــاد العراق في دراســـات: اســـتئناف النهوض لتعويض الفرص الضـــائعـة، دار الايـام للنشـــر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص:147-149 .
- التقرير الاقتصـادي السـنوي، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2012، ص:9.
- فلاح حسـن كريم، دور السـياسـة النقدية في اسـتقرار سـعر الصـرف في العراق دراسـة قياسـية للمدة (1990-2008)، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2010، ص:86
- ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضـــخم، دراســـة تحليلية للمدة (1980-2003) مجلة العلوم الاقتصـــادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص:153.
- التقرير الاقتصـــادي الســـنوي ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،بغداد، 2014، ص:30
- عبدالكريم كامل ابو هات ، الاقتصـاد العراقي ما بعد المحنة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، العدد الاول ، 2004 ، ص:7. - كامل كاظم بشـــير الكناني ، أرجوحـة التنميـة في العراق بين ارث المـاضـــي وتطلعـات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الأولى ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصـــادية ، بغداد ، 2013، ص: 307-315.
- كامل كاظم بشـــير الكناني ، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث المـاضـــي وتطلعـات المســـتقبـل نظرة في التحليـل الاســـتراتيجي، الطبعة الأولى ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بغداد ، 2013، ص: 307-315.